

مركز الكواكبي للتحوّلات الديمقراطية

التقرير السنوي

2017



الفهرس

مقدمة

البرامج والأنشطة

3

4

6

1. الاصلاح المؤسساتي

6

/ حوكمة حقوق الانسان

7

/ اللقاءات التشاورية

8

/ الدورات التدريبية

10

/ الدعم المؤسساتي

13

/ اصلاح القوانين

19

2. فضاء المجتمع المدني

19

/ استشارات مع مختلف الفاعلين

19

/ ورشات العمل

21

/ منتدى المجتمع المدني

22

3. العدالة الانتقالية

22

/ المساهمة في مجموعة عمل المجتمع المدني التونسي

22

/ أكاديمية العدالة الانتقالية

23

/ المناصرة حول الانتقال الديمقراطي في تونس

24

4. البناء المؤسساتي

24

/ لقاء 10 سنوات

25

/ مجلس الكواكبي

25

/ حضور على الشبكة

26

/ الوضع المالي

26

/ نظرة استشرافية



مقدمة

شهدت سنة 2017 احتفال مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية بـ 10 سنوات على تأسيسه، وبذلك استوجب تحسين عمل المركز على المستوى البرمجاتي والمؤسساتي. فنجح المركز خلال هذه السنة في تحقيق مشاريع حول حوكمة حقوق الإنسان وإصلاح المنظومة الأمنية ومراجعة التشرييع والحفاظ على فضاء المجتمع المدني.

كما عمل المركز على تطوير منظومته المؤسساتية باعتماد هيكل جديد وهو مجلس الكواكبي وتطوير طرق عمله وحضور أوفر على شبكة الإنترنت. فساهم المركز في التأثير على مسار الانتقال الديمقراطي في تونس بتعزيز قدرات عدد من الفاعلين وصناع القرار (دورات تدريبية لبرلمانيين ولأعضاء هيئات مستقلة وغيرهم) ومن خلال التأثير في مسارات الإصلاح خاصة منها القانونية (الإطار القانوني لهياكل حقوق الانسان، جلسات استماع في البرلمان...) والاجرائية (دعم اصلاح المنظومة الأمنية).

كما نجح المركز في توطيد علاقاته مع الفاعلين التونسيين بتشريك ومشاركة منظمات وجمعيات المجتمع المدني التونسي (حول موضوع فضاء المجتمع المدني وموضوع العدالة الانتقالية وغيرها...) وعبر التواصل مع أصدقاء تونس والداعمين لمسارها الانتقالي (منظمات دولية وممثلين عن دول صديقة). كما عمل مركز الكواكبي سنة 2017 على دعم دوره في المجال البحثي الأكاديمي حيث ساهم في إصدار دراستين وفي استضافة عدد من الباحثين من تونس ومن جامعات من دول عربية و أوروبية تهتم بالتجربة التونسية.



البرامج والأنشطة

رغم كثافة وتشعب القضايا المتعلقة بالانتقال الديمقراطي في تونس وفي المنطقة العربية، يحاول مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية هيكله مساهمته من خلال برامج وأنشطة منتظمة ومهيكله من خلال المساهمة في 4 مجالات ذات أهمية وهي الانتخابات، العدالة الانتقالية، الإصلاح المؤسساتي وفضاء المجتمع المدني. ونظرا لأولويات المرحلة الانتقالية وللأجندة السياسية، ركز مركز الكواكبي أعماله خلال سنة 2017 على مجال الإصلاح المؤسساتي وفضاء المجتمع المدني مع مساهمة محدودة في موضوع العدالة الانتقالية.

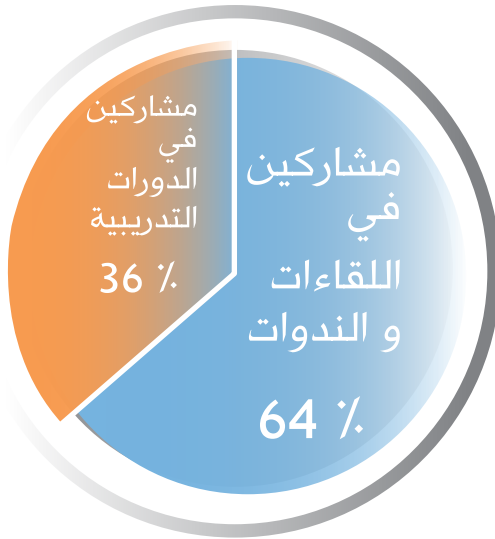
1 الإصلاح المؤسساتي

يمثل الإصلاح المؤسساتي أحد أهم مجالات الانتقال الديمقراطي في تونس وذلك نظرا لأهمية تكريس ما جاء به دستور جانفي 2014 وللمعاهدات التي أمضت عليها تونس مما يستوجب اصلاحا في جل مؤسسات الدولة بمقاربة ديمقراطية جديدة ومراجعة عدد من النصوص ذات العلاقة بالحقوق والحريات ومبادئ الديمقراطية. ومن هذا المنطلق واصل مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية عمله حول حوكمة حقوق الانسان في تونس، حول اصلاح المنظومة الأمنية وحول اصلاح القوانين.

4

حوكمة حقوق الانسان

المشاركة الفاعلة في مشروع حوكمة حقوق الانسان



المنتفعين الغير مباشرين
(موقع واب، تقارير...)

في إطار دعمه للانتقال الديمقراطي في تونس، أنجز مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية مشروعا حول حوكمة حقوق الانسان، وذلك بالتعاون مع التعاونية السويسرية، حيث نظم جملة من الأنشطة وعدة مبادرات خلال الفترة الفاصلة بين أوت 2016 ونوفمبر 2017. وفي هذا الإطار تم إنجاز ثلاثة ندوات وورشات، تسعة دورات تدريبية، أربعة اجتماعات، 4 تشاخيص مؤسساتية، موقع واب خاص بهياكل حقوق الانسان وفيديو تعريفى لهذه الهياكل، بالإضافة إلى تركيز ديناميكية جديدة حول حوكمة حقوق الانسان والتشريعات الموائمة للمبادئ

والمعاهدات الدولية. وتميز المشروع بمشاركة أكثر من 15 هيكل رسمي لحقوق الانسان في تونس، بالإضافة إلى الهيئات القضائية والقانونية، ومشاركة أكثر من 30 من الجمعيات ووسائل الاعلام. كما تم تشريك قرابة 400 شخص من خلال الدورات التدريبية (140) واللقاءات (250) بالإضافة إلى المنتفعين غير المباشرين.

/ اللقاءات التشاورية

متابعة لندوة عقدت أواخر 2016، نظم مركز الكواكبي جملة من اللقاءات التشاورية مع هيكل حقوق الانسان العمومية بغاية تكريس حوار بين مختلف الهياكل ومزيد من التنسيق بينها. كما أن الهدف من هذه اللقاءات هو تحديد التحديات التي تواجهها صلب عملها والسعي نحو القيام بأنشطة مشتركة وانعقدت هذه اللقاءات بحضور رؤساء الهيئات المستقلة وممثلين عن مختلف هيكل حقوق الانسان في تونس. كما تجدر الإشارة إلى أن هذه اللقاءات جرت بصفة دورية ومنتظمة حيث دارت كما يلي :

- اللقاء الأول يوم 1 ديسمبر 2016 بمقر مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية
- اللقاء الثاني يوم 14 أفريل بمقر الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية
- اللقاء الثالث يوم 28 جويلية بمقر الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الأساسية
- اللقاء الرابع يوم 25 سبتمبر بمقر الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري

/ اللقاءات التشاورية مع الهيئات المستقلة



/ الدورات التدريبية

نظم المركز 7 دورات تدريبية حول حوكمة حقوق الانسان في إطار تعزيز قدرات هياكل حقوق الانسان والتثقيف حول حوكمة حقوق الانسان في تونس، ولقد تم اختيار المواضيع بصفة تشاركية أثناء اللقاءات التشاورية التي نظمها المركز مع الهياكل الرسمية لحقوق الانسان، والتي شارك فيها رؤساء الهيئات المستقلة ومديرو مراكز ومراسد البحث ورؤساء خلايا حقوق الانسان صلب الوزارات. وتنقسم الدورات التدريبية كما يلي :

4 دورات تدريبية لفائدة الهياكل الرسمية لحقوق الانسان :

دورة تدريبية حول حماية المعطيات الشخصية، يومي 13 و14 جوان 2017 بنزل قولدن توليب المشتل. تناولت الدورة تعريف المفاهيم الأساسية الخاصة بحماية المعطيات الشخصية والتي يمكن تقسيمها إلى 3 أصناف : معطيات شخصية، معطيات شخصية بصفة غير مباشرة ومعطيات غير شخصية. تناول الأستاذ شوقي قُداس رئيس الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية والمشرف على التدريب، فيما يخص الإطار القانوني لحماية المعطيات الشخصية في تونس، مستويين : المستوى الأول يتعلق بالنظام القانوني الحالي للمعطيات الشخصية والمستوى الثاني بالمشاريع المزمع تمريرها وتمثل في : المعرف الوحيد، بطاقة التعريف البيومترية، مراقبة الطرقات العامة، جرائم الانترنت وقانون الاستعلامات. جمعت هذه الدورة ثلة من ممثلين عن هيئات مستقلة ومن مكاتب حقوق الانسان بالوزارات ومن مراسد ومراكز البحث.



6

دورة تدريبية حول صياغة التقارير يومي الخميس والجمعة 24 و25 أوت 2017، بنزل قولدن توليب المشتل، حيث أشرف على التدريب الدكتور عمار الدويك مدير عام الهيئة المستقلة لحقوق الانسان بفلسطين وبحضور جل الهياكل العمومية لحقوق الانسان في تونس، وتمحورت الدورة حول صياغة التقارير السنوية التي تقدمها الهياكل المتدخلة في مجال حقوق الانسان من حيث الشكل والمضمون، كما تناولت جميع مراحل الصياغة انطلاقا من التخطيط وتجميع المعطيات



وصولاً إلى كتابة التقارير ونشرها. وشارك في الدورة ممثلون عن الهيئات المستقلة وعن مكاتب حقوق الانسان بالوزارات ومن مراسد ومراكز البحث.

دورة تدريبية حول التواصل المؤسسي يومي 28 و29 سبتمبر 2017
بنزل قولدن توليب المشتل، لفائدة ممثلي هيكل حقوق الانسان في
تونس حول موضوع التواصل والانفتاح على محيط هذه الهياكل.
ويأتي اختيار هذه المواضيع بالتنسيق مع الهياكل نفسها التي حضر
مثلها طيلة يومي التدريب، واستجابة للمرحلة التي تمر بها هذه
الهياكل من انفتاح وتواصل مع باقي الأطراف. وعلى هذا الأساس
تمحور موضوع الدورة التدريبية حول « التواصل المؤسسي »



(بتونس) والتي فتحت المجال لعدد من المواضيع ذات العلاقة.

وأمن الدورة الخبير كريم بوزويطة وهو خبير في الاتصال.

دورة تدريبية حول « فن الخطاب » وانتظمت يومي 20 و21
أكتوبر 2017 بمدينة الحمامات. وقد جمعت هاته الدورة ممثلين عن
هياكل حقوق الانسان المسؤولين عن أقسام الاتصال والتواصل
وأقسام الاعلام وغيرها، في محاولة للاستفادة من مضامين الدورتين
التدريبيتين لتحسين مردودية أقسامهم وهياكلهم في علاقة بجهود
تواصلها الخارجي والتحسين من صورتها عند العموم. وقد أمن الدورة
التدريبية السيد كريم بوزويطة وهو خبير في الاتصال على أن يواصل



مسايرة عدد من هذه الهياكل التي انخرطت في مسار تنفيذ خطط اتصالية جديدة.

◀ 4 دورات تدريبية لصالح أعضاء وممثلي هيكل حقوق الانسان

3 دورات تدريبية لفائدة منظمات المجتمع المدني والإعلام

3 دورات تدريبية لفائدة منظمات المجتمع المدني
والإعلاميين حول حوكمة حقوق الانسان في تونس

- نظم مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية دورتين تدريبيتين حول
« حوكمة حقوق الانسان في تونس : الاحتياجات والأولويات » لفائدة
ممثلين عن منظمات المجتمع المدني ولفائدة إعلاميين وذلك أيام
28، 29 و30 سبتمبر 2017 بمدينة الحمامات. وقد حضر الدورة الأولى
16 مشارك خاصة من المكاتب الجهوية للرابطة التونسية للدفاع عن
حقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية وغيرها. وشارك في الدورة
الثانية 14 إعلاميا من مختلف وسائل الاعلام ومن مختلف جهات البلاد.
وأمن الدورة الدكتور وحيد الفرشيشي أستاذ القانون العام بالجامعة





التونسية وخبير في مجال حقوق الانسان. حيث تناول بالدرس هياكل حقوق الانسان في تونس بمختلف أصنافها، بالاعتماد على تمارين تطبيقية لمزيد من الإثراء والتعمق. وساهمت هاتان الدورتان التدريبيتان في مزيد فهم دور هياكل حقوق الانسان في تونس حسب مقتضيات الدستور والقانون وحسب التطورات التشريعية والمؤسسية التي تشهدها البلاد.

- كما نظم مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية دورة تدريبية حول « **حوكمة حقوق الانسان في تونس : الاحتياجات والأولويات** » لفائدة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني ولفائدة إعلاميين وذلك أيام 3 و4 نوفمبر 2017 بمدينة الحمامات. وقد حضر الدورة 16 مشاركا من المكاتب الجهوية للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية وإعلاميين من مختلف وسائل الاعلام ومن مختلف جهات البلاد.



/ الدعم المؤسسي

قدم مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية دعماً مؤسسياً لعدد من هياكل حقوق الإنسان وذلك تبعاً للقاءات التشاورية واتخذ الدعم شكل التشخيص المؤسسي أو تدعيم الخبرات. وقد كان ذلك نزولاً عند رغبة الهياكل والتي عبرت عنها خلال اللقاءات التشاورية

- التشخيص المؤسسي

وشمل على التوالي: الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والموقف الإداري. ويمكن التشخيص من مساعدة الهياكل على تطوير أدائها وحوكمة التصرف في مواردها البشرية واللوجيستية. وقامت بالتشخيص الخبيرة سمر اللواتي وهي خبيرة في مجال التنظيم الإداري، وتمت عملية التشخيص عن طريق لقاءات دامت من يومين إلى ثلاثة أيام جمعت الخبرة بكامل فريق عمل كل هيكل من الهياكل. وتم تقديم التقارير لرؤساء الهياكل للاستفادة منها.



- تدعيم الخبرات

بتاريخ 22 ماي 2017 أمضى في هذا الإطار مركز الكواكبي مع مؤسسة الموقف الإداري اتفاقية شراكة تتضمن سبل التعاون بينهما وتشمل أساساً التشخيص المؤسسي، تدريب الفريق العامل بالموقف الإداري وإعداد استراتيجية للتواصل.



تقديم خبرة في التواصل المؤسسي



امضاء مذكرة التفاهم بين الموقف الإداري ومركز الكواكبي



استراتيجية الاتصال

أعد الاستراتيجية الخبير في التواصل الدكتور كريم بوزويطة، حيث استعرض النقائص التي تشكو منها مؤسسة الموفق الإداري وقدم التوصيات التي من شأنها تطوير أداء المؤسسة وتقريب خدماتها من المواطن. ونظرا للدور الهام الذي يلعبه الموفق الإداري في مرحلة الانتقال الديمقراطي، فإنه من المهم أن يتمتع باستراتيجية تواصل ناجعة وفعالة من شأنها إعادة الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة.

- تدعيم القدرات :

في إطار الدعم الذي يقدمه مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية إلى هيكل حقوق الانسان في تونس، قام السيد أمين الغالي، مدير مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية، بناء على طلب الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الأساسية بتدريب فريق عملها يومي 27 و28 نوفمبر 2017، حول حوكمة حقوق الانسان. وتأتي هذه الدورة في إطار تعاون بين الهيئة والمعهد الدانماركي لحقوق الانسان.

- المخرجات :

وهي عبارة عن جذاذات تعريفية بالهيكل الرسمية لحقوق الانسان في تونس، موقع واب، دراسة وفيديو.

- الجذاذات التعريفية : أعدها فريق عمل مركز الكواكبي بالتعاون مع الهيكل للتعريف بها.

- موقع الواب : www.dhtunisie.tn يهدف هذا الموقع إلى التعريف بالهيكل العمومية لحقوق الانسان في تونس، عبر عرض خارطة تشمل كل المتدخلين الرسميين في مجال حقوق الانسان، في ظل واقع متغير و متطور، خاصة إثر انطلاق الانتقال الديمقراطي في جانفي 2011 ويسعى الموقع إلى تجميع كل الهيكل العمومية لحقوق الانسان عبر خارطة مؤسساتية والتعريف بكل هيكل على حدة، عبر عرض مبسط لتركيبته، مجال تدخله، مهامه ووسائل الاتصال به.

www.dhtunisie.tn



- الدراسة :

أصدر المركز في خاتمة المشروع دراسة بعنوان « الهياكل الرسمية لحقوق الانسان في تونس عرض تقييمي لما بعد دستور 2014، نوفمبر 2014 -نوفمبر 2017 » باللغتين العربية والفرنسية. حيث تناولت بالدرس المكتسبات التشريعية والهياكل والهيئات المحدثة في الفترة الفاصلة بين نوفمبر 2014 ونوفمبر 2017 .»

« الهياكل الرسمية لحقوق الانسان
في تونس عرض تقييمي لما بعد دستور
2014، نوفمبر 2014 - نوفمبر 2017 »



- الفيديو :

هو عبارة عن فيديو تعريفي بهياكل حقوق الانسان يدوم تقريبا دقيقة وأربعين ثانية، ولقد تم إنجازه بطريقة مبسطة حتى يصل لأكبر عدد من المواطنين يتم ترويجه عبر مواقع التواصل الاجتماعي كما يمكن أن يستخدم من قبل مركز الكواكبي وغيره كمادة تدريبية.

◀ صورة من الفيديو :

الهياكل الرسمية لحقوق الانسان في تونس



اصلاح القوانين

في إطار دعم المسار التشريعي عمد مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية إلى دعم تطوير القوانين من خلال التنسيق مع الأطراف المتدخلة من برلمانيين وعلى مستوى مصالح التشريع برئاسة الحكومة بالإضافة إلى معهد الدراسات القانونية والقضائية. وتمثل الدعم المقدم أساسا في دورات تدريبية واستشارات وتقديم مقترحات للمصالح التشريعية أو المؤسسات والهيكل العاملة والمعنية بموضوع الاصلاح.

- الدورات التدريبية :

استفاد من هذه الدورات أكثر من ثلاثين مشارك من النواب والمستشارين صلب مجلس النواب. وأمن التدريب الخبير رضا فراوة وهو خبير في صياغة القوانين ورئيس سابق لوحدة صياغة ومراقبة دستورية القوانين بوزارة العدل بسويسرا، وذلك في مناسبتين: الأولى خلال الأكاديمية البرلمانية من خلال محاضرة ألقاها يوم 7 مارس، والثانية يوم 7 أفريل في يوم خاص لفائدة النواب والمستشارين البرلمانيين، حيث تناول عرض تجارب مقارنة وعرض أهم آليات صياغة النصوص القانونية حتى تستجيب للمعايير الدولية.

كما تم لاحقا تنظيم دورة تدريبية لفائدة قضاة معهد الدراسات القانونية والقضائية يوم 3 نوفمبر بمدينة الحمامات. واعتبر المشاركون أن الدورة جد ناجحة نظرا لما يمتلكه الخبير رضا فراوة من غزارة على مستوى المعلومات وأيضا لسلاسة المنهجية في إيصال المعلومة.

12



▲ دورة تدريبية لصالح قضاة مركز الدراسات القانونية والقضائية



▲ تدريب لصالح نواب ومستشاري مجلس النواب



◀ يوم دراسي لصالح أعضاء مجلس النواب

- الاستشارات :

نظم مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية بالتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان، الشبكة الاورومتوسطية لحقوق الانسان تونس والجمعية التونسية للدفاع عن الحريات الفردية ورشة حوار بعنوان «حوار من أجل الحريات» جمعت «لجنة الحريات الفردية والمساواة» بعدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني وذلك يوم الثلاثاء 31 أكتوبر 2017 بنزل قولدن توليب المشتل. وشكل اللقاء فرصة هامة للنقاش وتبادل الآراء في مجال الحريات الفردية والمساواة. كما استفادت اللجنة من خبرات منظمات المجتمع المدني المشتغلة في مجال الحريات الفردية من خلال الدراسات والتقارير المقدمة والتي من شأنها إنارة اللجنة إبان صياغة تقريرها النهائي الذي من المنتظر تقديمه خلال شهر فيفري 2018.

كما ناقش الحضور خلال الورشة عدد من النصوص القانونية البالية في علاقة مباشرة مع الحريات الفردية والتي يجب العمل على مراجعتها كالفصول 226، 226 مكرر، 230، 231 و 236 من المجلة الجزائية، القانون عدد 52 إلى جانب ضرورة إلغاء حكم الإعدام. وقد ثمن أعضاء اللجنة هذه المبادرة التي من شأنها تعزيز المقاربة التشاركية في عملها.



◀ ورشة حوار بين لجنة الحريات الفردية والمجتمع المدني 31 أكتوبر 2017

- تطوير المجال القانوني

بعد مصادقة تونس على دستور جديد في جانفي 2014، دخلت البلاد في ورشة طويلة المدى من المفترض أن يتم خلالها مراجعة عدد هائل من القوانين من أجل ملاءمتها مع هذا الدستور الجديد و المعاهدات الجديدة التي صادقت عليها تونس بعد الثورة. وفي هذا السياق، قام الخبير وحيد الفرشيشي في إطار مشروع حوكمة حقوق الانسان في تونس بتقديم جملة من المقترحات لتتقيد

النصوص القانونية المنظمة لجملة من هياكل حقوق الإنسان وهي :

• الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية

• الموفق الإداري

• هيئة حقوق الإنسان

• القانون الإطاري المنظم للمراصد

• القانون الإطاري المنظم للمجالس الاستشارية

في تطبيق وإتمام القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004
المؤرخ في 27 جويلية 2004 والمتعلق بحماية المعطيات الشخصية.



إن الإطار القانوني المنطوق بالهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية و المنتمل أساسا في القانون عدد 63
2004 كما تم إنشاده بموجب الأمر عدد 3003 لسنة 2007 و المؤرخ في 27 نوفمبر 2007 للمنطوق بنصط طرة
الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية، لا يمكن هذه الهيئة من الممارسات الكافية و الاستقلالية اللازمة ل
المعطيات الشخصية بصفة شاملة و تامة.

فهي مسنوق الصلاحيات، وإنما نلاحظ أن نشاط الهيئة لا يشمل إلا المتدخّلين الحواس في مجال المعطيات الشخ
و هو ما يخلل من مجالات تدخلها و يجعلها عاجزة عن مراقبة الإدارات و الهيئات العمومية في مجال استعم
معالجة المعطيات الشخصية.

و على مستوى الوكيفة، فإننا نلاحظ أن اختيار الرئيس و الأعضاء يتم باقتراح من الوزير المكلف بتفويق الإ
و يتم التعيين بقتضى أمر و تعيب من هذا التسلط كل عناصر الشفافية، خاصة و أن أغلب أعضاء الهيئة هم
محتلى الوزارات و ليسوا أعضاء متفرغين للعمل في الهيئة باستثناء الرئيس و الفاضلين اللذين يمثلان القضاء
و الإداري و هو ما من شأنه أن يؤكّر سلبا على عمل الهيئة حيث لا يمتلصق أغلب الأعضاء إلا بدور استشاري
يتوجب حضورهم عند اتخاذ القرارات إلا لوجوب توفر النصاب !

هذه المقاربة تجعل من الجهاز الإداري للهيئة هو المكون الأساسي و الناقل لها، و هو ما من شأنه أن يظفر
الهيئة و يجعل سبيلها من حياة التفتك و السمية و إبداء الرأي و خلق فضاء خاص بالمسألة إلى حياة إدارية و
عليها التطلع الإداري التنويري و أصيلا بغير فرائض.

ثم على مستوى الاستقلالية المالية، فإن عبرانية الهيئة تحقق عبرانية وزارة العدل و هو ما يفرض على إبعاد
و التصرف فيها لاحقا رقابة من قبل الجهاز التنفيذي و هو ما من شأنه تقليد استقلالية الهيئة.

لهذه الأسباب يكون من الناجح تلحح و إتمام القانون عدد 62 لسنة 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية

وتهدف هذه المقترحات إلى ملاءمة القوانين التونسية
مع مقتضيات الجديدة للدستور والمعاهدات الدولية.

مشروع مقترح قانون الهيئة الوطنية لحماية
المعطيات الشخصية

إصلاح وحوكمة المنظومة الأمنية :

في إطار محور الإصلاح المؤسساتي، يهتم مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية بإصلاح وحوكمة
المنظومة الأمنية نظراً لأهمية وحساسية هذا الموضوع في هذه الفترة الانتقالية. ومن هنا حاول المركز
وشركاؤه العمل على هذا الجانب من الناحية العملية، تحت محور دعم المشاركة المدنية في إصلاح
المنظومة الأمنية. بهدف تحسين العلاقة بين المؤسسة الأمنية والمواطنين ولحث هذه المؤسسة على
التغيير سواء في الممارسات أو في طريقة العمل. كما عمل المركز على دراسة ميدانية حول الموضوع.
وفي هذا الإطار يعمل مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية على ثلاثة مشاريع: مشروع « دعم المشاركة
المدنية في إصلاح قطاع الأمن » بالشراكة مع منظمة البحث عن أرضية مشتركة وذلك منذ بداية 2016
لمدة سنتين ونصف. ومشروع « العدالة والأمن » بالشراكة مع معهد الولايات المتحدة للسلام منذ شهر
جوان 2017 لمدة 10 أشهر وعمل بحثي مع منظمة Saferworld الى غاية الثلاثي الأول من سنة 2017.

- دعم المشاركة المدنية في إصلاح المنظومة الأمنية

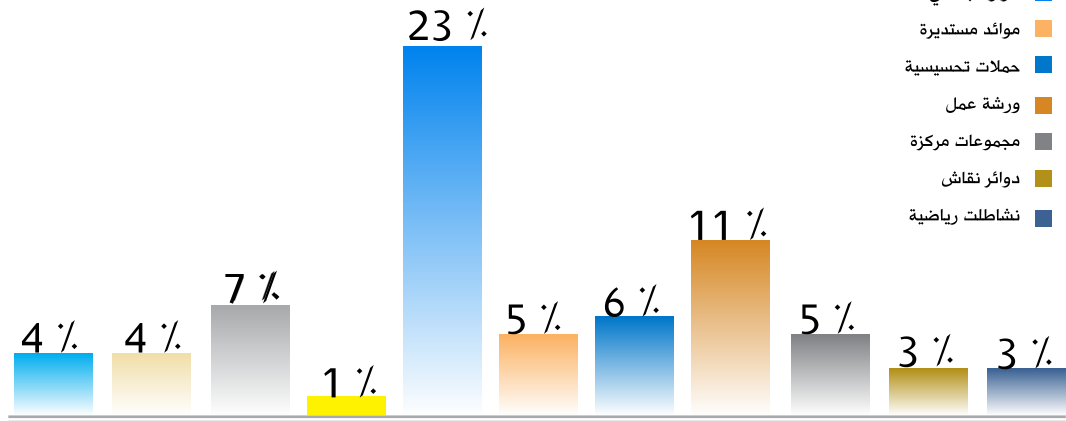
ويعمل المركز في إطار المشروعين الأولين في 5 مناطق من الجمهورية التونسية وهي؛ منطقة سيدي
حسين من ولاية تونس، بنزرت المدينة من ولاية بنزرت، القصرين المدينة من ولاية القصرين، بن
قردان من ولاية مدين والمرسى من ولاية تونس. وقد تم اختيار هذه المناطق المختلفة بالتنسيق
مع وزارة الداخلية نظراً لأهميتها من الناحية الأمنية وكثرة المشاكل الأمنية بها. ويتمثل المشروع الثالث

في دراسة ميدانية حول وجوب اصلاح المقاربة الأمنية في مواجهة التطرف.

وقد تم تنظيم عديد النشاطات والمبادرات في هذه المناطق؛ 4 ورشات في تقنيات الحوار المجتمعي، 4 ورشات في كيفية التعاطي الإعلامي مع موضوع الأمن، 7 ورشات في الاتصال، ورشة في البرمجة والتخطيط للمبادرات، 23 حوار مجتمعي، 5 موائد مستديرة، 6 حملات تحسيسية، 11 ورشة عمل، 5 مجموعات مركزة، 3 دوائر نقاش، 3 نشاطات رياضية بالإضافة إلى الأنشطة الثقافية والبرامج الإذاعية...

النشاطات و المبادرات

- ورشات في تقنيات الحوار المجتمعي
- التعاطي الإعلامي
- الاتصال
- البرمجة و التخطيط
- حوار مجتمعي
- موائد مستديرة
- حملات تحسيسية
- ورشة عمل
- مجموعات مركزة
- دوائر نقاش
- نشاطات رياضية



15



صور لجلسات الحوار بين المجتمع المدني وأعاون الأمن وصور لمشاريع تم انجازها في مختلف المناطق

* اللقاءات والحوارات في الجهات :

وقد كان العمل على هذه المشاريع يتم بالشراكة مع الجمعيات والمجالس المحلية للأمن في المناطق المذكورة أعلاه. حيث كان المركز يوفر الدعم المادي واللوجستي والمعرفي بالإضافة إلى نقل الخبرات لهؤلاء الشركاء في المناطق الخمسة. إذ تم تعزيز القدرات سنة 2016 التي تم على إثره الانطلاق في العمل الميداني خلال سنة 2017 في المناطق الخمس. فقامت كل منطقة مكونة من ثلاث جمعيات بتنظيم 4 حوارات مجتمعية بين جانفي ومارس 2017 وذلك في (سيدي حسين، بنزرت، القصرين وبن قردان). وقد تم تيسير هذه الحوارات المجتمعية من قبل مجموعة من الميسرين المختصين في الحوار المجتمعي، تم تعيينهم لتكوين الجمعيات ومرافقتهم ومواكبة مبادراتهم. وقد جمعت هذه الحوارات مختلف القائمين على الشأن العام والمعيينين بموضوع إصلاح الأمن من مجتمع مدني، امنيين، مواطنين، صحفيين... وقد حاول مركز الكواكبي ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة من خلال هذه الحوارات رصد اهتمامات المشاركين فيها والمشاكل الأمنية اليومية التي يعانون منها. هذا إضافة إلى محاولة الاتفاق على موضوع أمني للعمل عليه ووضع خطة عمل واضحة، تتم ترجمتها من خلال المبادرات والنشاطات لاحقاً.

في نفس الإطار قام مركز الكواكبي مع شركائه، بتنظيم دورات تكوينية للصحفيين والمراسلين العاملين بكل منطقة من المناطق المذكورة أعلاه في شهر مارس 2017. حتى يتمكن هؤلاء من فهم أفضل للمنظومة الأمنية وتشعبات اسلاكها واختلاف اختصاصاتها. هذا إضافة إلى كيفية الوصول إلى المعلومة والتعاطي مع موضوع الأمن إعلامياً باعتباره موضوعاً حساساً.

* المبادرات :

على إثر التمكن من نقل الخبرات من خلال الدورات التكوينية والحوارات المجتمعية، قام مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة بين شهر ماي وجوان 2017 باختيار المشاريع التي سيتم العمل عليها ودعم الجمعيات الشريكة في (تونس، بنزرت، القصرين، بن قردان) مادياً ولوجستياً ومعرفياً كما عمل المركز بنفس الطريقة مع المجلس المحلي للأمن في المرسى بمساهمة معهد الولايات المتحدة للسلام. وذلك حتى يتمكنوا من ترسيخ خطة عملهم على أرض الواقع من خلال المبادرات، التي تعددت وتنوعت من منطقة إلى أخرى هذا إضافة إلى النجاح اللافت الذي تمكنت من تحقيقه.

في سيدي حسين

قامت الجمعيات الشريكة في هذه المنطقة (اتحاد التونسيين المستقلين من أجل الحرية، جمعية ترايت، الجمعية التونسية للتماسك الاجتماعي) بين شهر سبتمبر ونوفمبر بالعمل على مشروع بناء علاقة جديدة بين الأمني والمواطن، وذلك من خلال مبادرة لتركيز الوعي المسؤول في علاقة بالمؤسسة الأمنية.

في بنزرت

عملت الجمعيات في بنزرت (جمعية شباب ومهارات، جمعية الحق في الاختلاف، جمعية القيادات الشابة) على إصلاح المنظومة الأمنية وذلك طيلة الفترة بين شهر جويلية وأكتوبر. وكانت المواضيع متنوعة وثرية في هذه المنطقة : تحسين لصورة المرأة الأمنية، العمل على ظاهرة الوقاية من المخدرات في الإطار التربوي. العمل أيضاً على تحسين العلاقة بين الأمني والمواطن.

في القصرين

تم العمل في هذه المنطقة بين شهر جويلية وأكتوبر مع (جمعية منتدى الشباب لثقافة المواطنة، راديو هنا القصرين، مركز الابتكار وريادة الأعمال الاجتماعية) تحت عنوان « الأمن مسؤوليتنا جميعاً ». وتناولت مبادرات المواضيع تحسين الأمن المروري في الشارع الرئيسي بالقصرين، تقليص العنف في الملاعب، المخدرات في الوسط المدرسي.

في بن قردان

تم العمل في هذه المنطقة بين شهر جويلية وأكتوبر مع (جمعية إرادة، جمعية بن قردان الغد، تحالف جمعية بن قردان) على ثلاث مشاريع لمحاولة تحسين العلاقة بين الأمني والمواطن وهي الأمن وخلق صورة إيجابية عن الأمنيين، ظاهرة المخدرات في الوسط المدرسي، الأمن المروري بالمنطقة.

في المرسى

كان العمل حول موضوع إصلاح المنظومة الأمنية في هذه المنطقة مختلفاً عن بقية المناطق. حيث تم العمل في المرسى منذ شهر جويلية 2017 بالشراكة مع المجلس المحلي للأمن بالمرسى بالتنسيق مع وزارة الداخلية وبلدية المرسى وبدعم من معهد الولايات المتحدة للسلام. فبعد التشخيص تم تنظيم موائد مستديرة وحوارات مجتمعية حول ظاهرة العنف عند الشباب والعنف ضد المرأة خاصة اليوم الحواري المفتوح الذي تم تنظيمه يوم 27 أكتوبر.

✳ دراسة « إرساء مقاربة محلية لمجابهة التطرف والعنف والارهاب »

في إطار الشراكة بين مركز الكواكبي ومنظمة SaferWold تم إنجاز مشروع «إرساء مقاربة محلية لمجابهة التطرف والعنف والارهاب» وهو يهدف نحو إرساء خطة لمجابهة العنف بجميع أشكاله والحد من ظاهرة الارهاب. وفي هذا الإطار قام فريق البحث بإجراء اللقاءات بثلاث مناطق وهي: معتمدية سيدي حسين من ولاية تونس، مدينة سيدي بوزيد ومدينة مدينين. وجمعت اللقاءات الباحثين من مركز الكواكبي مع مكونات المجتمع المدني، ممثلي السلط العمومية المحلية، إلى جانب تخصيص حلقات نقاش خاصة بفئة الشباب، باعتماد مبدأ التناصف في جل اللقاءات. وفي خاتمة المشروع، نظم مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية ورشة تفكير حول كيفية مجابهة العنف والتطرف والإرهاب وذلك يوم الأربعاء 29 مارس بنزل المشتل، تونس.



ورشة تقديم
الدراسة

18

وشكلت هذه الورشة، على مدى نصف يوم، فرصة للنقاش وتبادل الآراء والتجارب مع منظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية، حول السبل الكفيلة للوقاية من الظواهر الخطيرة كالتطرف والعنف والإرهاب. كما مكن هذا اللقاء من عرض أهم مخرجات اللقاءات الفردية وحلقات النقاش التي قام بها فريق البحث الميداني طيلة الثلاثة الأشهر الأولى لسنة 2017 والتي تم تضمينها في الدراسة التي تم نشرها منتصف شهر ماي 2017.



2 فضاء المجتمع المدني

مواصلة لجهود سابقة ومتابعة لإصداره 'واقع المجتمع المدني في تونس' واصل مركز الكواكبي العمل على موضوع فضاء المجتمع المدني من خلال جهود كثيفة ترمي الى الحفاظ على مكتسبات المجتمع المدني، خاصة منها المرسوم 88 وذلك من خلال شراكات جديدة ولقاءات واصدارات ومشاركات في عدد من الندوات والورشات.

استشارات مع مختلف الفاعلين

استنادا إلى زخم عمله على المجتمع المدني في تونس، وعلى وجه التحديد فيما يخص الحفاظ على المرسوم 88، يتعاون مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية مع منظمة OXFAM على مشروع خلال النصف الأول من سنة 2017.

وقد تمكن المركز في هذا السياق من؛ تنظيم ورشات وندوات مناصرة للمجموعات المستهدفة المختلفة لتعزيز اقتناع مختلف الجهات الفاعلة بالهدف المتمثل في الحفاظ على المرسوم 88، إنتاج مقطعي فيديو مناصرة لاستخدامهما خلال حملة مع هؤلاء الشركاء، طباعة ورقة سياسات تلخص الدراسة ذات الصلة، بالإضافة إلى جمع المعلومات من المجتمع المدني.

19

وقد حفزت كل هذه الجهود رأياً عاماً -من المجتمع المدني والشركاء الدوليين-واعياً بضرورة حماية المرسوم 88 كضامن لفضاء المجتمع المدني. وقد أنتجت هذه الجهود أيضا نوعا من الائتلاف للعمل الجماعي الذي ينسقه مركز الكواكبي، ويضم منظمة OXFAM و REMDH و LTDH و جمعيتي و PCPA والمادة 19 والمرصد الدولي للجمعيات وغيرها من الجمعيات الوطنية والدولية الأخرى مهتمة بهذا العمل التعاوني.

وقد ساهمت هذه الجهود في تأخير نوايا الحكومة حول تنقيح المرسوم 88 التي لا يسعها الا أن تأخذ بعين الاعتبار توصيات وضغوطات المجتمع المدني.

ورشات العمل :

- نظم مركز الكواكبي 4 ورشات عمل خلال شهر مارس وندوة خلال شهر جوان ومساهمة بورشة في منتدى المجتمع المدني خلال شهر ديسمبر وكان الهدف العام من هذه المبادرات هو عرض أهمية المحافظة على المرسوم 88 المنظم لعمل المجتمع المدني في تونس كأحد أهم مكتسبات الانتقال الديمقراطي. كما تهدف للقاءات الى حشد القوى المدنية من أجل المحافظة على هذا المرسوم. وشهدت حلقات العمل هذه مشاركة أعضاء الائتلاف الوليد حول هذا المشروع (REMDH، LTDH، جمعيتي، PCPA والمادة 19) الذين انضموا تطوعا إلى جهود مركز الكواكبي حول هذا الموضوع.

- استهلت جميع ورشات العمل بعرض قدمته السيدة أنوار المنصري، الخبيرة التقنية لهذا المشروع والقاضية في المحكمة الإدارية، موضحة أهمية المرسوم 88 والقوانين ذات الصلة وكيف أنها كافية لتغطية العمل الجمعياتي. يليها عرض أمين غالي، مدير مركز الكواكبي، الذي وضع الحاجة إلى تعزيز الإدارة التونسية العاملة في المجال الجمعياتي. كما أكد على معارضة المساس بالمرسوم 88 بسبب خطر الانحراف به وإمكانية فرض قيود على الحريات بسبب أي من أعمال المراجعة.
- وأعقب هذه العروض مناقشات رفيعة المستوى تخللتها آراء مختلفة حسب المجموعات المستهدفة. فبالنسبة للمجتمع المدني التونسي، فإن الرأي العام تمثل في فكرة الحفاظ على المرسوم، وبالنسبة للشركاء الدوليين، فإنهم يشاطرون المجتمع المدني المحلي شواغله ويتعهدون بدعم جهود التنقيح، أما بالنسبة للمسؤولين الحكوميين، فإنهم يحافظون على فكرة التنقيح في حين أن حججهم ضعيفة.



صور من مختلف الورشات

وتمثلت هذه اللقاءات في :

- **ورشة العمل 1 :** لقاء مع الشركاء الدوليين يوم 14 مارس، بحضور 24 مشاركا يمثلون المنظمات غير الحكومية الدولية والشركاء التقنيين والماليين في تونس.
- **ورشة عمل 2 :** لقاء مع الصحفيين يوم 25 مارس بمشاركة منخفضة جدا من الصحفيين في هذا الاجتماع
- **حلقة العمل 3 :** لقاء مع المسؤولين الحكوميين بمساهمة 14 مشاركا يمثلون الهيئات الرسمية ذات الصلة وخبراء القانون.
- **ورشة عمل 4 :** لقاء مع المجتمع المدني الوطني يوم 31 مارس بحضور 17 مشاركا يمثلون المجتمع المدني التونسي.



▲ ندوة تمسك المجتمع المدني بالمرسوم 88

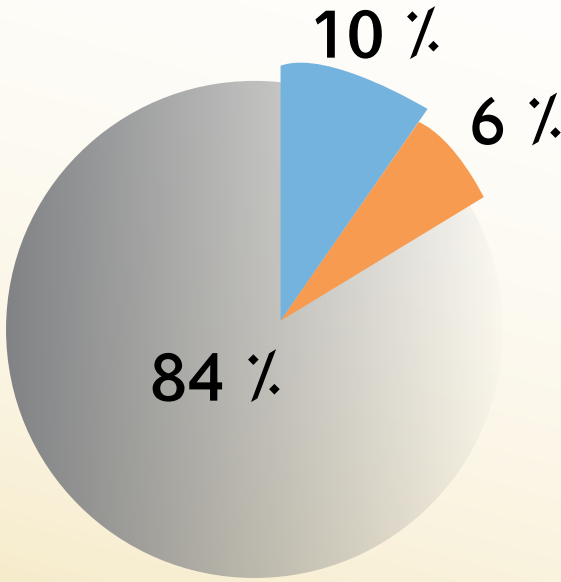
• ندوة حول تمسك المجتمع المدني بالمرسوم 88 تم تنظيمها يوم 7 جوان من طرف مركز الكواكبي وشركائه. انعقدت هذه الورشة بحضور أكثر من 80 مشارك من ممثلي المجتمع المدني وحقوق الإنسان وعن مركز إفادة ومجلس نواب الشعب والصحفيين وغاب عن هذا اللقاء ممثلون عن الهيئات الدستورية والأحزاب السياسية و ممثلي الهياكل العمومية المعنية بالعمل الجمعياتي.

وبعد العروض التأطيرية، كانت هذه الندوة أساسية لبلورة رأي جماعي متماسك متمثل في تمسك المجتمع المدني بالمرسوم 88.

التفاعل مع جهود مركز الكواكبي

حول مرسوم 88

21



■ شركاء دوليين
■ ممثلي الحكومة
■ جمعيات

منتدى المجتمع المدني

شارك مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية بمنتدى المجتمع المدني الذي نظّمته مجموعة من الجمعيات بتنسيق الشبكة الأرومتوسطية لحقوق الإنسان REMDH في مدينة المنستير خلال شهر ديسمبر 2017 بحضور ما يقارب 100 جمعية تونسية. وكانت هذه المشاركة من خلال تقديم تلخيص حول الدينامكية المنبثقة من المنتديات السابقة والتي تمحورت حول مرسوم 88، وكذلك من خلال تنظيم وادارة ورشة صباحية حول المنوال الاقتصادي للجمعيات.



أحد ورشات المنتدى حول «المنوال الاقتصادي للجمعيات»



صورة من الجلسة الافتتاحية للمنتدى

3 العدالة الانتقالية :

يواصل مركز الكواكبي مساهمته حول موضوع العدالة الانتقالية ولئن كان ذلك بنسق منخفض نظرا للتطورات التي يشهدها المسار في تونس وخارجها. وفي هذا الصدد يواصل المركز عمله حول العدالة الانتقالية في تونس من خلال التنسيق مع مجموعة عمل المجتمع المدني المساهمة في المسار التونسي ومن خلال المساهمة في إطار 'أكاديمية العدالة الانتقالية' على المستوى العربي.

المساهمة في مجموعة عمل المجتمع المدني التونسي

يعمل مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية منذ انعقاد المؤتمر الوطني حول العدالة الانتقالية في 3 و4 نوفمبر 2016 بمعية منظمات المجتمع المدني في إطار عمل ائتلافي بين العديد من المنظمات من بينها محامون بلا حدود، أنا يقظ، بوصلة، التنسيق الوطنية المستقلة للعدالة الانتقالية، الشبكة التونسية للعدالة الانتقالية، على متابعة إنفاذ توصيات المؤتمر الذي شكل فرصة للوقوف عند أهم التحديات والصعوبات التي يواجهها مسار العدالة الانتقالية في تونس. ويتابع المركز عن كثب جميع النقاشات واللقاءات التي تنظمها لجنة متابعة توصيات المؤتمر الوطني، كما يدعم جميع المبادرات التي من شأنها إنجاح المسار.

أكاديمية العدالة الانتقالية

مواصلة لتقارب انطلق منذ أواخر 2015، يساهم مركز الكواكبي في أكاديمية العدالة الانتقالية مع عدد من المنظمات الدولية على غرار « الائتلاف الدولي حول مواقع الضمير » و « عمادة المحامين بأمريكا » و « مركز دراسة العنف والمصالحة بجنوب افريقيا »، وهي أكاديمية موجهة لمختلف الفاعلين من المنطقة العربية تتمثل في ورشات تدريب ودعم لمبادرات لصالح مشاركين من تونس وسوريا والمغرب ومصر والجزائر.

صورة جماعية للمشاركين والخبراء
خلال أكاديمية العدالة الانتقالية
في منطقة الشرق الأوسط وشمال
افريقيا



وفي هذا الصدد ساهم مركز الكواكبي في دورة تدريبية مكثفة التأمّت بمدينة كوالا لامبور بماليزيا حيث تم تقديم التجربة التونسية في العدالة الانتقالية وكذلك خبرة مركز الكواكبي في دعم هذا المسار. وتم تقديم هذه المساهمة من قبل خبير المركز في المجال، د وحيد فرثيشي والسيد أمين الغالي. كما مثل هذا اللقاء بين مختلف الشركاء فرصة لمناقشة تجديد التجربة خلال سنة 2018 والدور الجديد الذي يمكن أن يلعبه مركز الكواكبي في هذه الأكاديمية الجديدة.

المناصرة حول الانتقال الديمقراطي في تونس

تمت دعوة مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية من قبل صانعي القرار وشركاء تونس للمساهمة في عدد من اللقاءات والاجتماعات التي تناولت الانتقال الديمقراطي في تونس. وقد جمعت هذه اللقاءات ممثلي مركز الكواكبي بسياسيين وخبراء ودبلوماسيين ومنظمات دولية، وذلك في تونس وخارجها. وقد شملت هذه اللقاءات :

- دعوة لمهمة في واشنطن بالولايات المتحدة (24-28 أبريل) للقاء عدد من المهتمين بالانتقال الديمقراطي في تونس على غرار مكتب تونس بوزارة الخارجية، مكتب التعاونية الأمريكية، مكتب مكافحة الجرائم الدولية بوزارة العدل، ممثلي عدد من البرلمانيين وعدد من مراكز البحث بالعاصمة الأمريكية.

- لقاء بروما (16 ماي) مع ممثلي وزارة الخارجية الإيطالية وممثلين عن منظمات دولية تهتم بالانتقال الديمقراطي في تونس من أجل مناقشة الانتقال الديمقراطي في تونس

- سلسلة من اللقاءات (10-12 جويلية) في بلجيكا مع ممثلي الاتحاد الأوروبي وفي هولندا مع ممثلي وزارة الخارجية الهولندية ومنظمات دولية حول موضوع اصلاح الأمن في تونس وسبل دعمه. وجاءت

هذه الدعوة من قبل منظمة Saferworld في إطار متابعة للتقرير الذي تم اعداده بالشراكة خلال بداية السنة (انظر التفاصيل ص16)

أما على صعيد تونس فقد واصل مركز الكواكبي جهوده الكثيفة في التواصل مع صناع القرار في تونس لتقديم خبراته والتأثير على قرارات تهم الانتقال الديمقراطي في تونس. و نذكر من هذه اللقاءات زيارة لوزارة العلاقة مع الهيئات الدستورية و المجتمع المدني و حقوق الانسان (5 ديسمبر) حول فضاء المجتمع المدني المشاركة في استشارة بالبرلمان التونسي (13 جويلية) حول التواصل مع المجتمع المدني و التي أفرزت اقتناع من طرف المجلس بوجوب آلية التفاعل بينه و بين المجتمع المدني و المشاركة في جلسة استماع مع لجنة التشريع العام (9 نوفمبر) مع عدد من منظمات المجتمع المدني حول مشروع قانون زجر الاعتداءات على القوات الحاملة للسلاح و التي كللت بتراجع الحكومة على هذا المشروع في انتظار سحبه. كما كان لممثلي مركز الكواكبي عدد من اللقاءات الرسمية مع شركاء تونس من بعثات دبلوماسية ومنظمات دولية نذكر منها ورشة في بعثة الاتحاد الأوروبي (11 أبريل) مع ممثلي كل سفارات الاتحاد في تونس حول الانتقال الديمقراطي في تونس و لقاء مع وزير خارجية النرويج و الوزير الأول الفرنسي و لقاءات مع ممثلي سفارات كندا و بريطانيا و فرنسا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي و برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

4 البناء المؤسسي

احتفل مركز الكواكبي خلال هذه السنة بمرور 10 سنوات على انطلاق أنشطته الداعمة لمسارات الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، وعليه شرع المركز في العمل على نقلة نوعية تمثلت في الاعلان عن تكوين « مجلس الكواكبي » خلال أمسية احتفالية جمعت أصدقاء وشركاء المركز بمقره يوم 15 جانفي. كما أعلن المركز عن تكوين مجلس الكواكبي وشرع في تعزيز تواجده على شبكة الأنترنت.

لقاء 10 سنوات

احتفالا بمرور عشر سنوات على انطلاق أنشطته الداعمة لمسارات الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية، نظم مركز الكواكبي للتحولات الديمقراطية أمسية احتفالية يوم 15 جانفي بحضور ما يقارب 80 ضيفا للمركز من ممثلين عن المجتمع المدني والمجتمع السياسي، ورؤساء وأعضاء هيئات مستقلة، وخبراء وأكاديميين وشركاء للمركز ومحامين وقضاة واعلاميين. وكانت الأمسية مناسبة لتقديم أعمال المركز منذ انطلاقه (فيديو وصور) ولشكر كل من ساهم في نجاح هذا المسار. كما مثلت فرصة لتقديم مبادرة المركز الجديدة في انشاء «مجلس الكواكبي».

مجلس الكواكبي

بعد المشاورات والاستئناس بأفضل الممارسات، أنشأ مركز الكواكبي هيكلًا جديدًا أطلق عليه اسم 'مجلس الكواكبي' متمثل في ثلاث أعضاء يمثلون نخبة في مختلف مجالات عملهم وهم السيدة روضة الغربي، ناشطة حقوقية من المجتمع المدني والسيدة آمال وحشي قاضية ومديرة معهد القضاء الأعلى، والسيد فاضل محفوظ محامي ورئيس سابق لهيئة المحامين. ويتمثل الهدف من هذا المجلس في تحسين حوكمة مركز الكواكبي حيث يكون للمجلس إمكانية تقييم أعماله واقتراح توجهات جديدة تستجيب لمراحل الانتقال الديمقراطي في تونس وفي المنطقة العربية.

حضور على الشبكة

في محاولة للوصول إلى جمهور أوسع من المهتمين بالانتقال الديمقراطي، عزز مركز الكواكبي من حضوره على شبكة الأنترنت من خلال أحداث موقع جديد (رغم بعض الصعوبات التقنية)، أحداث صفحة على شبكة الفايبروك والانطلاق في تصميم فيديوهات حول مختلف المبادرات يتم نشرها على الأنترنت (YouTube وغيره). ورغم حداثة التجربة إلا أن النتائج الأولى تبدو مشجعة حيث فاق عدد المتابعين للصفحة الـ 1000 مستعمل.



الوضع المالي

يمثل الوضع المالي لمركز الكواكبي أحد أهم اهتمامات العاملين في المركز حيث تنقسم الجهود الى شقين. فمن جهة يعمل المركز على تعبئة الموارد المالية من خلال تقديم مقترحات مشاريع والانخراط في شراكات مع جهات مانحة ومع منظمات دولية. وفي هذا الصدد قدّم وناقش المركز 13 مقترح تمويل ومشروع شراكة جديدة، تم تأكيد 5 منها، ومواصلة النقاش للسنة المقبلة بالنسبة لـ 3 منها ورفض 5 مقترحات. كما نجح المركز في تجديد الشراكة مع عدد من شركائه الممولين لمشاريعه بين سنة 2016 و2017. ومن جهة أخرى يعمل المركز على تأمين محاسبة دقيقة من خلال فريق عمله، مستعينا بمكتب خبير محاسب ومراقبة من طرف مكتب محاسبات معتمد نظرا لميزانية المركز المقدرة بـ 354.000 دينار لسنة 2017.

نظرة استشرافية

خلال سنة 2018 سوف يواصل مركز الكواكبي جهوده لدعم الانتقال الديمقراطي من خلال مجالات عمله المتفق عليها وهي الانتخابات، العدالة الانتقالية، الاصلاح المؤسساتي وفضاء المجتمع المدني كما سوف يعمل المركز على تعزيز وجوده في المنطقة العربية من خلال تقاسم التجربة التونسية ومن خلال دعم مسارات الانتقال الديمقراطي في بعض هذه الدول. ومن أجل ذلك يشرع المركز في تطوير شراكات ومبادرات مع عدد من الشركاء والمنظمات الدولية ذات الأهداف المنسجمة. على الصعيد المؤسساتي، وبدعم من مجلس الكواكبي يعمل المركز على مزيد بناء قدراته وتعزيز فريقه بخبرات وكفاءات تساهم في نجاح عمله بالانفتاح على التقنيات الجديدة وعلى خبرات أجنبية.

26

صورة من صفحة FB

صورة عن موقع الويب

